موجز النقاط الرئيسية لرأس المال البشري في مصر

البنك الدولي
IDA • IBRD | مجموعة البنك الدولي

مقدمة

الإنسان هو أهم وأغلى ما يمتلكه أي بلد من ثروات. ولذا كان الاستثمار في الإنسان؛ في **صحته وتعليمه وحمايته اجتماعياً**، أفضل ما يمكن أن تفعله أي دولة .فالاقتصادات التي تبني مواطنيها أو رأس مالها البشري هي اقتصادات أكثر استعداداً وقدرة على النمو والمنافسة.

إن المواطنين الأصحاء والمتعلمين والمهرة أكثر إنتاجية وابتكاراً؛ ويمثلون دوماً حجر الزاوية للتنمية المستدامة.

وتواجه مصر - التي يزيد عدد سكانها على ١٠٠ مليون مواطن - العديد من التحديات والفرص على صعيد عملية التنمية. وقد تسببت جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في المزيد من التحديات والتهديدات التي من شأنها أن تبدد المكاسب الاقتصادية ومكاسب رأس المال البشري التي تحققت في الآونة الأخيرة.

وللتغلب على هذه التحديات وتحقيق أقصى إمكاناتها، ضاعفت مصر جهودها لتدعيم رأس مالها البشري، بحيث يتمتع مواطنوها بحياة صحية منتجة ويصبحون في ذات الوقت قاطرة التنمية في وطنهم.

ومن جهته، يساند البنك الدولي جهود تنمية رأس المال البشري في مصر من خلال عملياته في المجالات التالية:

١ الحماية الاجتماعية

يساهم البنك الدولي في برامج الحماية الاجتماعية **بمشروع تعزيز شبكة الضمان الاجتماعي** بتمويل قيمته **٤٠٠ مليون دولار** فضلاً عن التمويل الإضافي، بقيمة **٥٠٠ مليون دولار**، لمساندة برنامج **تكافل وكرامة** للتحويلات النقدية في مصر ويعود هذا البرنامج، الذي أطلق في عام **٢٠١٥**، بالنفع على المواطنين المصريين من خلال:

تقديم تحويلات نقدية مشروطة للأسر الفقيرة على أن تستوفي شروط البرنامج الصحية والتعليمية.

تقديم تحويلات نقدية غير مشروطة للفقراء من كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل والأيتام.

تخريج المستفيدين من البرنامج وتزويدهم بمصادر وسبل لكسب الرزق من خلال تشغيلهم بأجر أو من خلال العمل الحر في إطار برنامج "فرصة" وهو برنامج تجريبي يجري تطبيقه في ٨ محافظات.

وحتى يومنا هذا حقق برنامج "تكافل وكرامة" ما يلي:

استفاد من البرنامج أكثر من ١٢ مليون مواطن مصري

٧٥٪ منهم من النساء

وكان نصيب صعيد مصر من التحويلات النقدية **٦٧٪**

انخفاض احتمالات انزلاق الأسر

التي يشملها برنامج "تكافل"، ولا سيما تلك التي تعولها نساء، تحت خط الفقر بنسبة **١٢ نقطة مئوية**

زيادة قيمة استهلاك الأسر

المستفيدة من برنامج "تكافل" بنسبة **٨,٤٪** مقارنة بالأسر غير المستفيدة

زيادة إنفاق الأسر

المستفيدة من برنامج "تكافل" على الغذاء بنسبة **٨,٩٪** مقارنة بالأسر غير المستفيدة

٢ الرعاية الصحية

يهدف **مشروع تطوير نظام الرعاية الصحية في مصر** بتكلفة **٥٣٠ مليون دولار** إلى تحسين نظام الرعاية الصحية في البلاد. وبدأ هذا المشروع في عام **٢٠١٨** ويستفيد منه المواطنون من خلال:

تحسين الخدمات في منشآت الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات.

دعم جهود تنظيم الأسرة في مصر.

توسيع نطاق برنامج الرائدات الريفيات بوزارة الصحة لرفع مستوى الرعاية الصحية والتغذية.

إجراء أكبر حملة للكشف عن التهاب الكبد الوبائي "سي" والأمراض غير المعدية.

فحص مليون وحدة دم سنوياً للتأكد من خلوها من العدوى وجاهزيتها للاستخدام في بنك الدم القومي.

وحتى الآن، دعم المشروع الأنشطة التالية:

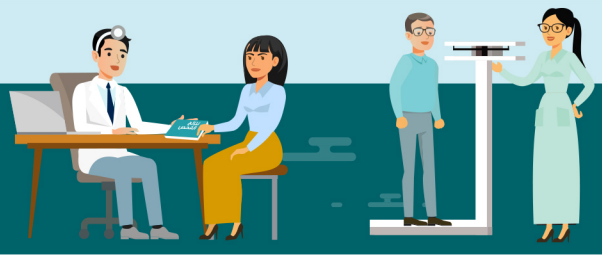

فحص ما يقرب من ٥٢ مليون مواطن للكشف عن التهاب الكبد الوبائي "سي" والإصابة بالأمراض غير المعدية (ارتفاع ضغط الدم والسكري ومؤشر كتلة الجسم).

علاج ١,٥ مليون مريض بالتهاب الكبد الوبائي "سي" باستخدام العقاقير المضادة للفيروسات.

إجراء تحليل "تفاعل البلمرة المتسلسل" المعروف اختصارا باسم PCR لفيروس كورونا لعدد ٢٠٠ ألف مواطن من المشتبه في إصابتهم وذلك عن طريق تفعيل مكون الاستجابة لحالات الطوارئ المدرج في المشروع.

التوسع في برنامج تنظيم الأسرة في المناطق التي لم تحظ بنصيب من التنمية من خلال آليات دعم متعددة، وهي:

التوسع في تعيين وتدريب ١٠٠٠ رائدة ريفية إضافية بوزارة الصحة.

إدخال وسائل جديدة سهلة الاستعمال لتنظيم الأسرة.

زيادة عدد مقدمي خدمات تنظيم الأسرة من النساء وذلك حلا لواحدة من المسائل الاجتماعية الحساسة على مستوى الدولة.

٢ الرعاية الصحية

يهدف مشروع دعم نظام التأمين الصحي الشامل في مصر بتكلفة ٤٠٠ مليون دولار إلى تدعيم النظام الصحي في البلاد لتقديم رعاية صحية شاملة وعادلة وبجودة أعلى للمواطنين.
وتم إطلاق هذا المشروع في عام ٢٠٢٠ لدعم مواطني محافظات المرحلة الأولى التي يطبق فيها "نظام التأمين الصحي الشامل" من خلال:

وضع اللبنات الأساسية **لنظام الرعاية الصحية الشاملة** (مثل إنشاء الأنظمة المالية والتشغيلية والتأمينية اللازمة ودعم الهيئات **الأربعة** التي تم تأسيسها حديثاً بموجب النظام الجديد).

تطبيق النظام في محافظات المرحلة الأولى (بورسعيد والإسماعيلية والسويس وجنوب سيناء والأقصر وأسوان).

تقديم حماية مالية مؤقتة للفئات الأكثر احتياجاً في جميع أنحاء البلاد لحمايتهم من تحمل نفقات العلاج المرتفعة جراء تفشي فيروس كورونا.
ومن المتوقع أن تمتد مظلة تغطية نظام الرعاية الصحية لتشمل البلد بأكمله من خلال توالي تنفيذ المراحل المتبقية من النظام على مدى العقد المقبل.

٣ التعليم

يساند مشروع دعم إصلاح التعليم في مصر بتكلفة ٥٠٠ مليون دولار، والذي تمت الموافقة عليه في ٢٠١٨، إصلاح التعليم الحكومي مع التركيز على المدارس الحكومية لتجهيز الطلاب للتعلم من أجل الحياة وليس من أجل النجاح في الامتحانات. وهذا المشروع يدعم ما يلي:

زيادة فرص الحصول على تعليم جيد في مرحلة الطفولة المبكرة.

تحسين قدرات المعلمين ومديري المدارس والمشرفين.

تحفيز استخدام الموارد الرقمية في التدريس والتعلم.

وعلى مدار العامين الماضيين حققت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، بدعم من البنك الدولي، ما يلي:

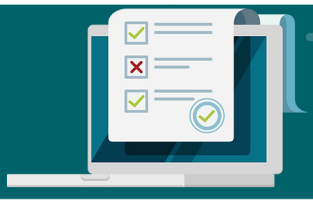

تصميم وإجراء اختبار يعتمد على الحاسب الآلي على المستوى الوطني لأكثر من مليون طالب في الصفين الأول والثاني الثانوي.

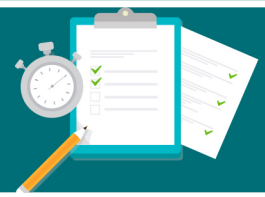

تمهيد الطريق لإجراء امتحان جديد لإتمام الدراسة الثانوية بداية من العام الدراسي ٢٠٢٠ - ٢٠٢١.

تطوير وتوسيع مصادر التعلم الرقمية للطلاب في الصفوف من **الرابع الابتدائي حتى الثالث الثانوي**.